

قطاع التأمين في الجزائر ركيزة أساسية لدفع عجلة التنمية في الاقتصاد الوطني - دراسة تحليلية للفترة (2015-2022)

The insurance sector in Algeria is a fundamental pillar in driving the wheel of development in the national economy - an analytical study for the period (2015-2022) -

قطاب امينة¹ ، عثمانى ميرة² / Guettab Amina¹ , Athmani Mira²

¹ مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر / جامعة المسيلة، amina.guettab@univ-msila.dz

² جامعة مسيلة، athmani.mira@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2024/12/ 20

تاريخ القبول: 2024/12/ 12

تاريخ الاستلام: 2024/11/ 15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يلعبه قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2022، وذلك من خلال التطرق إلى مؤشرات قياس أداء قطاع التأمين. حيث توصلنا إلى أن مساهمة التأمين في التنمية الاقتصادية ضعيفة جدا وذلك من خلال معدل الاختراق الذي لم يتجاوز 0,82%، وكثافة التأمين التي لم تتعدى 32 دولار، وعليه فقطع التأمين الجزائري يعاني تخلفا كبيرا.

كلمات مفتاحية: التأمين، قطاع التأمين الجزائري، مؤشرات تطور قطاع التأمين

تصنيف JEL : G282, G281, G222

Abstract:

This study aims to know the role played by the insurance sector in the development of the Algerian economy during the period 2015-2022, by analyzing the measuring indicators of the performance of the insurance sector. We concluded that the contribution of this sector to economic development is very weak as the penetration rate did not exceed 0.82%, and the insurance density did not exceed 32 dollars. All this confirms that the Algerian insurance sector is experiencing a significant backwardness.

Keywords: Insurance, Algerian insurance sector, Indicators of insurance development sector

Jel Classification Codes : G282, G281, G222

Résumé:

Cette étude vise à déterminer le rôle du secteur de l'assurance dans le développement de l'économie nationale au cours de la période 2015-2022 en se basant sur les indicateurs de performance de ce secteur. Les résultats obtenus montrent que la contribution de l'assurance au développement économique est très faible, comme en témoigne le taux de pénétration qui n'a pas dépassé 0,82%, ainsi que la densité d'assurance qui n'a pas excédé 32 dollars. Par conséquent, le secteur de l'assurance algérien souffre d'un retard significatif.

Mots-clés: l'assurance; le secteur de l'assurance algérien; les indicateurs de développement du secteur de l'assurance.

Codes de classification de Jel : G282, G281, G222

المؤلف المرسل: قطاب امينة، الإيميل: amina.guettab@univ-msila.dz

1. مقدمة:

تعتبر الخدمة التأمينية أحد أهم الخدمات المالية، التي تلعب دورا مهما في حماية الأفراد والمؤسسات من الأخطار التي تتعرض لها، وتساهم في تحفيز الاستثمار وتعبئة الادخار. والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتحسين قطاع التأمين

وتطوير منتجاته وذلك لما له من أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي، حيث أنه مر بعدة مراحل واصلاحات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ويمكن قياس مساهمته في التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة من المؤشرات نذكر منها: حجم الإنتاج، معدل الاختراق، كثافة التأمين، التوظيفات المالية. وعليه يمكن طرح الإشكالية الأساسية للموضوع على النحو التالي:

ما مدى مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

ولإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بالإشكالية الرئيسية للبحث، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي اهم المراحل التي مر بها قطاع التأمين في الجزائر؟

- ماهي مكونات قطاع التأمين في الجزائر؟

- كيف يساهم التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني؟

فرضيات الدراسة: تعتمد محاولتنا في الإجابة على الإشكالية المطروحة على الفرضيتين التاليتين:

1- لا يرقى قطاع التأمين في الجزائر إلى مستوى التطلعات مقارنة بإمكانياته؛

2- لا يساهم قطاع التأمين في الجزائر بنسبة كبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني.

أهمية الدراسة: يعتبر التأمين أحد أهم الركائز الأساسية في القطاع المالي، فهو أداة لتوفير الأمان للأفراد والمؤسسات، ويعتبر وسيلة أساسية من وسائل التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة: ترمي هذه الدراسة إلى معرفة واقع قطاع التأمينات في الجزائر وتطوره، وإيضاح الدور الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة بعض المؤشرات خلال فترة زمنية معينة.

حدود الدراسة: اقتصرنا على تطور قطاع التأمين في الجزائر باستخدام بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بهذا النشاط خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2022.

منهج وأدوات الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على مناهج متعددة، من بينها المنهج التاريخي من أجل التعرف على تطور قطاع التأمين في الجزائر، وكذا المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة من خلال البيانات والمعلومات التي تخدم الموضوع وتحليلها، بالإضافة إلى: الكتب، المجلات، الجرائد الرسمية، المواقع الإلكترونية لهيئات حكومية.

هيكل الدراسة: وللإجابة على هذا الإشكالية فقد قسمنا هذه المقالة إلى ثلاثة محاور كالتالي:

المحور الأول: الإطار النظري للتأمين؛

المحور الثاني: قطاع التأمين في الجزائر؛

المحور الثالث: تطور قطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة 2015-2022

الدراسات السابقة: حسب اطلاعنا وفي حدود ما توفر لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع البحث، هناك بعض الدراسات والبحوث العلمية التي أشارت إلى موضوعنا نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- دراسة مصعب بالي، مسعود صديقي، 2016، بعنوان: مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني

يهدف هذا المقال إلى إبراز مساهمة التأمين في نمو الاقتصادي حيث توصلت هذه الدراسة إلى أنه نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري ماليا وفنيا، وانخفاض مستوى استثماراته. فقد أخفق قطاع التأمين في المساهمة النسبية في النمو الاقتصادي، مع غياب دوره الوقائي والتعويضي الإيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن تعتبر علاقة التأمينات بالنمو الاقتصادي جد ضعيفة في الجزائر؛

- دراسة نور الدين سنجاق الدين، إيمان مرير، 2021، بعنوان: تطور مؤشرات سوق التأمين الجزائري دراسة تحليلية للفترة (2009-2019)

سعت هذه الدراسة إلى تقييم أداء سوق التأمين الجزائري خلال الفترة 2009-2019، وتوصلت الدراسة لوجود تركيز في قطاع التأمين الجزائري في فرع التأمين على الأضرار بنسبة 90%، والتأمين على السيارات بما يقارب 50% من إجمالي سوق التأمين، ووجود ضعف في الخدمة التأمينية، بالإضافة إلى ضعف معدل الاختراق وكثافة التأمين.

- دراسة Akrou Sarah، Doukani Sara، 2017، بعنوان: Le Secteur des Assurances en Algérie : Un Etats des Lieux

إن الغرض من هذا المقال هو دراسة تطور قطاع التأمين في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الإصلاحات التي قامت بها الدولة طورت قطاع التأمين في الجزائر، ونشطت المنافسة بين شركات التأمين.

2. المحور الأول: الإطار النظري للتأمين

يعتبر التأمين ركيزة أساسية في وقتنا الحاضر، فبالإضافة إلى كونه يوفر شبكة أمان تحمي الأفراد والشركات من المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة. فإنه يعتبر مصدر مهم من مصادر تمويل الاستثمار.

1.2 تعريف التأمين::

هو عقد يتم بين طرفين أحدهما المؤمن والآخر المؤمن له، ويلتزم فيه المؤمن بان يؤدي للمؤمن له مبلغا من المال أو أي عرض مالي آخر في حالة وقوع حادث وتحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو اية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن. (جبرا، 2018، صفحة 13)

هو نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المؤمن له وذلك عن طريق نقل عبء اخطار معينة إلى المؤمن (هيئة التأمين أو شركة التأمين). (حربي عريقات، 2016، صفحة 49)

هو وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين وذلك بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الافراد يكونوا جميعهم معرضون لنفس الخطر. (عريقات وعقل، 2016، صفحة 47)

هو عملية ادخارية او عملية الحفاظ على الممتلكات والقدرة الإنتاجية. (زيدية، 2015، صفحة 10)

2.2 أهمية التأمين

يهدف التأمين إلى توفير التغطية التأمينية للأفراد والمؤسسات من الاخطار، سواء كان ذلك في صورة تجارية من أجل تحقيق الربح، أو في صورة غير تجارية من أجل تحقيق مزايا اجتماعية، فهو يقدم العديد من الخدمات الأساسية والتي يمكن ان نلخصها فيما يلي: (هارون، 2016، صفحة 114)

- يعتبر من اهم وسائل الادخار والاستثمار فهو أداة هامة ومميزة من أدوات تجميع المدخرات؛
- يعمل التأمين على زيادة الإنتاج ويتميز بتوفير التغطية التأمينية للأخطار الكثيرة؛
- يسهل عمليات الائتمان ويزيد من الثقة التجارية؛
- يعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب؛
- يساهم في توظيف جزء كبير من العمالة المختلفة بصورة مباشرة او غير مباشرة؛
- يساهم في زيادة الصادرات وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات؛
- يساهم في محاربة الفقر والبطالة والمرض... وبالتالي يحقق الاستقرار الاجتماعي؛
- ينمي الشعور بالمسؤولية لتجنب الخطر المؤمن منه ويعمل على التقليل من الحوادث؛
- يوفر الأمان والاستقرار للأفراد العاملين؛
- يقلل من الخسائر ويخفف وقوع الخطر من خلال اعداد الدراسات والأبحاث؛

3.2 خصائص التأمين:

يتميز التأمين بأنه خدمة قائمة على المعلومات تقوم باستخدام التقنيات المتنوعة كما أنها تعتمد على الابتكارات (Allam-Firley, 2021). كما أنه ينفرد بخصائص أخرى يمكن ان نلخصها فيما يلي: (زيدان، 2018)

- التأمين خدمة آجلة وليست حاضرة في وقتها مثل باقي أنواع الخدمة، حيث يشتري العميل الخدمة، لكنه يحتفظ بها لدى شركة التأمين لحين الحاجة إليها وذلك عند تحقق الخطر المؤمن منه؛

- ان مشتري التأمين قد لا يجني ثمار ما اشتراه نفسه يمكن ان تمتد العلاقة التعاقدية بين العميل طالب التأمين والشركة لتشمل طرفا اخر اشترط التأمين لصالحه؛
 - ان وثيقة التأمين وعد على ورقة وقد يتحقق هذا الوعد او لا يتحقق، او يتحقق بعد عشرات السنين وبالتالي فالحصول على التأمين مرتبط بتحقيق الخطر المؤمن منه؛
 - لا يستطيع العميل المساومة في سعرها؛
 - تتميز العلاقة بين شركة التأمين والعميل، بانها علاقة مستمرة ورسمية، حيث ان طبيعة كل الوثائق التأمينية عقودا تمتد من عام حتى عشرين عاما او أكثر؛
 - ان الاستفادة من مختلف أنواع الخدمات التأمينية له محددات من قبل شركة التأمين عكس الخدمات الأخرى مثل: توفر الشروط الصحية، القدرة على دفع الأقساط...؛
 - لا تخضع أسعار التأمين لآليات العرض والطلب، وانما يتطلب تسعيرها خبرة فنية واحصائية بعمليات التأمين؛
 - ان الطلب على التأمين مرتبط بالوعي الثقافي للمجتمع وكذلك طبيعته من حيث اختلاف طبقاته في الدولة الواحدة؛
 - الخدمات التأمينية تتميز بخضوع عملية عرضها وتسويقها لتأثير سياسات الحكومة والهيئات الرسمية، حيث ان شركة التأمين ليس لها الحرية التامة في عرض خدماتها ولا في تحديد أسعارها؛
 - كما توجد خصائص أخرى ينفرد بها التأمين عن باقي الخدمات وهي: (Nebbache, 2021)
 - انعكاس دورة الإنتاج حيث يتلقى المؤمن الأقساط مقابل تقديم خدمة تتمثل في دفع التعويض المشروط بتحقيق الخطر المؤمن منه؛
 - الزامية تكوين المخصصات التقنية من أجل الوفاء بالتزاماتها في حالة تحقق الخطر؛
 - التكلفة النهائية للتأمين غير معروفة حتى بعد فترة طويلة من مدة التغطية.
- بالإضافة الى ما سبق فإن: (Zakia Dendane, 2022)
- التأمين منتج ثانوي، إذ يجب ان تمتلك الشيء المراد التأمين عليه أولا؛
 - منتجات التأمين غالبا ما تكون إجبارية؛
 - مشاركة المؤمن له في تصميم وإدارة منتجات التأمين.

3 . المحور الثاني: قطاع التأمين في الجزائر

يشكل قطاع التأمين في الجزائر جزءا لا يتجزأ من النسيج الاقتصادي للبلاد، حيث يوفر شبكة أمان مالية للمواطنين والشركات على حد سواء ، نحاول من خلال هذا المحور التعرف على اهم الاصلاحات التي عرفها هذا القطاع، بالإضافة الى هيكله قطاع التأمين في الجزائر.

1.3 الإصلاحات:

مر قطاع التأمين في الجزائر بعدة محطات مهمة بعد الاستقلال يمكن تلخيصها فيما يلي:

● مرحلة فرض السيادة الوطنية (1962-1965):

كانت تمارس عمليات التأمين من طرف شركات أجنبية تخضع لرقابة شكلية وذلك لعدم توفر تنظيمات خاصة واطارات مختصة فاستغلت ذلك لتحقيق أكبر ربح ممكن (بنيش، 2015)، حيث تدخل المشرع الجزائري من خلال سنه للقانونين الصادرين في 8 جوان 1963 والمتضمنين:

- اجبارية إعادة التأمين لصالح الشركة الوطنية للتأمين (CAAR) وإعادة التأمين بنص القانون 197-63 المؤرخ في 8 جوان 1963. (Loi n° 63-197, du 11 juin 1963)

- اجبارية تقديم شركات التأمين ضمانات معينة مهما كانت جنسيتها بموجب القانون 201-63 الصادر في 8 جوان 1963.

● مرحلة احتكار الدولة (1966-1973):

نظرا لأهمية قطاع التأمين في الجزائر قامت بتأميمه والتخلص من هيمنة الشركات الأجنبية. وقد تجسد ذلك من خلال الأمر 129-66 الصادر في 27 ماي 1966 من بين 17 شركة تأمين تم تأميم شركة واحدة وهي الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) وتصفية باقي الشركات باستثناء التعاونيات. (جديدي، 2016، صفحة 21) انشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين (CRR) بموجب الامر 1954-73 المؤرخ في 1 جانفي 1973.

● مرحلة التخصص (1973-1988):

وهنا تخصصت في الاخطار الصناعية والنقل، بينما تخصص في حوادث السيارات والتأمينات على الحياة بالإضافة الى انشاء الشركة الجزائرية لتأمين النقل بموجب المرسوم الوزاري 82-85 الصادر في 30 أفريل 1985 والتي أصبحت مختصة في اخطار النقل. (Doukani Sara, 2017)

● مرحلة إعادة الهيكلة (1988-1995):

أدى الى انفتاح سوق التأمين الجزائري حيث انه أحدث نقلة نوعية في قطاع التأمين الجزائري من اهم ما جاء به نذكر: (الامر رقم 95 07، 1995)

- فتح الباب امام المستثمرين الخواص؛
- تقليص قائمة التأمينات الاجبارية؛
- انشاء المجلس الوطني للتأمينات؛
- انشاء اتحاد المؤمنين الجزائريين

● مرحلة تحرير سوق التأمين (1995 الى يومنا هذا):

إصدار الأمر 12-03 الصادر في 26 أوت 2003 المتضمن اجبارية التأمين ضد الكوارث الطبيعية حيث لم يتم العمل به الا بعد سنة من صدوره. (الأمر رقم 12-03، 2003، المؤرخ في 26 أوت 2003)

صدور الأمر 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 07-95، الذي ادخل مجموعة من التعديلات من اجل تطوير قطاع التأمين وتمثلت هذه الإصلاحات في: (الأمر رقم 04-06، 2006)

- فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الاضرار؛
- انشاء صيرفة التأمين؛
- تعميم التأمين الجماعي؛
- انشاء صندوق ضمان المؤمن لهم، لجنة الاشراف على التأمينات؛
- فتح السوق امام الشركات الوطنية والأجنبية الخاصة؛
- إلزام شركات التأمين وإعادة التأمين بالتحرير الكلي لرأس المال
- صدور المرسوم التنفيذي 81-21 المؤرخ في 23 فيفري 2021 الذي حدد شروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر والمتضمن ما يلي: (المرسوم التنفيذي رقم 81-21 لمحدد لشروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي)
- عرفته المادة 3 بأنه: " نظام تأمين تعاقدى يشترك فيه أشخاص طبيعىون أو معنويون يسمون بالمشاركين، حيث يتعهدون بدفع مبلغ مالي على شكل تبرع يدعى المساهمة في حالة تحقق الخطر، وهذا وفق قواعد الشريعة الإسلامية."
- حددت المادة 2 أنواع التأمين التكافلي وقسمته إلى نوعين:

التكافل العائلي: وهو ما يوافق التأمين على الأشخاص في التأمين التجاري؛

التكافل العام: ويوافق التأمين على الأضرار والممتلكات في التأمين التجاري.

- كما أشارت نفس المادة إلى:

حساب المشاركين: هو صندوق تودع فيه مداخيل التوظيفات بالإضافة إلى المساهمات، وتدفع من خلاله التعويضات ونفقات التسيير؛

حساب الشركاء: هو صندوق يضم الحسابات الخاصة بشركة التأمين التكافلي أو شركة إعادة التأمين التكافلي ويكون منفصلا عن حساب المشاركين؛

القرض الحسن: هو قرض دون فائدة يسترد في أجل متفق عليه، يغطي العجز المسجل في حساب المشاركين.

- أما المادة 4 فحددت كيفية ممارسة التأمين التكافلي وهذا من خلال: شركة تأمين تمارس النشاطات التأمين التكافلي، أو من خلال تنظيم يدعى "نافذة" تقوم به شركة التأمين التجاري.

- وحددت المادة 5 أنواع شركات التأمين التكافلي وهي شركات التأمين التكافلي العائلي، وشركات التأمين التكافلي العام.

- حددت المادة 6 شروط اعتماد شركات التأمين التكافلي "نافذة"

- يسير حساب المشاركين حسب المادة 9، 10، 11، 12 من خلال ثلاث نماذج استغلال هي:

✓ **الوكالة:** تدير شركة التأمين هذا الصندوق مقابل عمولة تحسب على أساس نسبة ثابتة من المساهمات؛

✓ **المضاربة:** تدير شركة التأمين هذا الصندوق مقابل حصة تحدد مسبقا من الفوائد الناتجة عن الصندوق؛

✓ **المختلط:** تدير شركة التأمين هذا الصندوق مقابل أجر يتكون من نسبة ثابتة وحصة محددة مسبقا.

- ومن خلال المادتين 15 و 16 يجب على شركة التأمين التكافلي تعيين لجنة تسمى لجنة الاشراف الشرعي مهمتها مراقبة عمليات التأمين التكافلي التي تقوم بها الشركة، وابداء رأيها مع العلم بأن قراراتها ملزمة للشركة وتتكون من ثلاثة أعضاء.

2.3 هيكل قطاع التأمين الجزائري:

- **تأمينات الأضرار:** تتخصص في ممارسة هذا النوع من التأمينات 12 شركة تأمين موزعة كما هو مبين في الجدول:

الجدول 1 شركات التأمين على الأضرار في الجزائر

شركات عمومية	شركات خاصة	تعاونيات	شركات مختلطة
الشركة الوطنية للتأمينات (SAA)؛ الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)؛ الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)؛ شركة التأمين للمحروقات (CASH)؛	ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين (Trust)؛ الجزائرية للتأمينات (a2)؛ الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR)؛ سلامة للتأمينات الجزائر (Salama)؛ التأمينات العامة المتوسطة (GAM)؛ أليانس تأمينات (Alliance).	أكسا للتأمينات الجزائر (Axa).	الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (CNMA).

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي للاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين

- تأمينات الأشخاص: تخصص في ممارسة هذا النوع من التأمينات 8 شركات تأمين موزعة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 2 شركات التأمين على الاشخاص

شركات عمومية	شركات خاصة	تعاونيات	شركات مختلطة
تأمين لايف الجزائر (TALA). كرامة للتأمين.	كرديف الجزائر (Cardif) (EL Djazair). مصير حياة (Macir) (Vie).	Le Mutualiste	أكسا للتأمينات الجزائر (Axa) شركة التأمين الاحتياط والصحة (SAPS) المسماة (أمانة) الجزائرية للحياة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي للاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين

- شركات التأمين المختصة: هي شركات متخصصة في قطاع معين:

- الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR).
- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX).
- الشركة ضمان القرض العقاري (SGCI).

3.3 الهيئات المكلفة بالتأمين في الجزائر: يمكن تقسيم الهيئات والمؤسسات والأجهزة التي تكون سوق التأمين الجزائري كما يلي:

- وزارة المالية: هي هيئة تابعة للدولة تتدخل من خلال منحها الاعتماد لشركات التأمين وإعادة التأمين وذلك بهدف ممارسة نشاطها في قطاع التأمين الوطني، ومنح التراخيص من اجل فتح فروع تأمين أجنبية ومكاتب لشركات التأمين وإعادة التأمين في الجزائر. كما أنها تقوم بتقديم الاعتماد للجمعيات المهنية، سواء بالنسبة لشركات التأمين أو إعادة التأمين الوطنية أو الأجنبية، أو للوكلاء العامين والسماسة. (شليحي، 2020، صفحة 121)

- مديرية التأمينات: هي هيكل مدمج ضمن المديرية العامة للخزينة والتسيير المحاسبي للعمليات المالية، وهي هيئة تابعة لوزارة المالية مكلفة بـ (المرسوم التنفيذي رقم 07-364)

- دراسة واقتراح التدابير الضرورية للتغطية المناسبة في مجال تأمين الممتلكات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية،
- دراسة واقتراح التدابير الموجهة لضبط وترقية ادخار هيئات التأمين وإعادة التأمين،
- دراسة وتنفيذ التدابير التي من شأنها التشجيع على تطوير التأمين بجميع أشكاله،
- الاشراف على تسيير الهيئات التي تمارس المهام المتصلة بنشاط التأمين
- متابعة وتقييم مساهمات الدولة في شركات التأمين العمومية
- السهر على الوفاء بدين شركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين،
- دراسة ملفات طلبات الاعتماد لشركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين،
- القيام بتوحيد وتلخيص العمليات المحاسبية والمالية لنشاط التأمين وإعادة التأمين وإعداد حصائل دورية.

- المجلس الوطني للتأمينات: أنشأ هذا المجلس بمقتضى المادة 274 من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات في 30 أكتوبر 1995 كجهاز استشاري يرأسه الوزير المكلف بالمالية ويضم كل من: ممثلي الدولة، أربعة ممثلين لشركات التأمين، ممثلين لوسطاء التأمين، ممثل للخبراء المعتمدين، ممثل الاكتواريين، ممثلين عن المؤمن لهم، وممثلين عن مستخدمي القطاع، وتتمثل مهمته في: (l'Union Algérien des Sociétés d'Assurance et Réassurance)
- السهر على تنظيم نشاط التأمين وإعادة التأمين، بما في ذلك بالمتعاملين المتدخلين في هذا القطاع:

- العمل على ترشيد وتطوير نشاط التأمين وترقيته؛
- اقتراح كل التدابير المتعلقة بالقواعد التقنية والمالية الرامية إلى تحسين الظروف العامة لنشاط شركات التأمين وإعادة التأمين والوسطاء؛
- اقتراح الاجراءات المتعلقة بالشروط العامة لعقود التأمين والتعريفات، وتنظيم الوقاية من الأخطار.
- لجنة الاشراف على التأمينات : وهي هيئة تابعة لوزارة المالية، أنشأت في 9 أفريل 2008 تطبيقا لأحكام المادة 210 من الأمر 07-95، تقوم الدولة من خلالها بالرقابة على نشاط التأمين وإعادة التأمين، تتكون من قاضيين اثنين تقترحهما المحكمة العليا، وممثل عن الوزير المكلف بالمالية، وخبير في ميدان التأمينات، من المهام الأساسية لهذه اللجنة نذكر: (المرسوم التنفيذي رقم 08-113)
- السهر على احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين؛
- التأكد من أن شركات التأمين تستطيع أن تفي بالالتزامات التي تعاقدت عليها تجاه المؤمن لهم ولازالت قادرة على الوفاء؛
- التحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأس مال شركة التأمين وإعادة التأمين.
- السهر على احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين،
- التأكد من أن هذه الشركات تفي بالالتزامات التي تعاقدت عليها تجاه المؤمن لهم ولازالت قادرة على الوفاء،
- التحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأس مال شركة التأمين وإعادة التأمين
- مركزية الأخطار :هي هيئة تابعة لوزارة المالية أنشأت بتاريخ 19 ماي 2007 تطبيقا للمادة 33 مكرر من الأمر 07-95، والتي تنص على أنه "لا يحق لأي مؤمن له إلا اكتتاب تأمين واحد ومن نفس الطبيعة لنفس الخطر"، حيث تتولى مركزية الأخطار مهمة جمع المعلومات المتعلقة بعقود تأمين الأضرار المكتتبه لدى شركات التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة، كما يجب أن تبلغ شركات التأمين هذه الهيئة بجميع وثائق التأمين التي تم الاكتتاب فيها. (المرسوم التنفيذي رقم 07-138)
- الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين: هو اتحاد مهني أنشأ في عام 1995، تم تشكيله وإدارته وفقاً للأمر رقم 07-95 المؤرخ 25 يناير 1995 المتعلق بالتأمين المعدل والمكمل بالقانون رقم 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، وهو يضم كل شركات التأمين وإعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة في السوق الجزائري، وذلك للقيام بالمهام التالية: (l'Union Algérien des Sociétés d'Assurance et Réassurance) تمثيل والدفاع عن مصالح أعضائها، وإعلام وتحسيس منخرطها والجمهور؛
- ترقية وتطوير القطاع عن طريق المساهمة في تحسين الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين؛
- المساهمة في إنشاء قانون لأخلاقيات المهنة يلزم شركات التي تنشط في القطاع؛
- تنظيم ملتقيات تهدف إلى ترقية مهنية التأمين بالتنسيق والتعاون مع الأعوان الاقتصاديين؛
- تحسين مستوى التأهيل والتكوين؛
- إمكانية استشارته بخصوص كل المسائل المتعلقة بنشاط التأمين من طرف الوزير المكلف بالمالية.
- صندوق ضمان السيارات :هو مؤسسة عمومية تأسست في 5 أفريل 2004 بموجب المرسوم رقم 04-103، يكون هذا الصندوق تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، يتكون من: وزير المالية أو ممثله رئيساً، ممثل عن وزير الدفاع الوطني، ممثل عن وزير الداخلية، ممثل عن وزير العدل، ممثل عن وزير المالية، ممثل عن وزير النقل، ممثلان عن جمعية شركات التأمين وإعادة التأمين، حيث يتولى هذا الصندوق مهمة تحمل كل أو جزء من التعويضات التي تخرج عن نطاق تدخل شركات التأمين، والممنوحة إلى ضحايا الحوادث الجسمانية أو ذوي حقوقهم التي

تتسبب في وقوعها عربات برية ذات محرك، وفي حالة ما إذا ظل المسؤول عن الأضرار مجهولاً أو مسقوط عنه الضمان، أو كانت تغطيته غير كافية، أو غير مؤمن وتبين أنه غير قادر على الوفاء جزئياً أو كلياً. (المرسوم التنفيذي رقم 04-103)

● **صندوق ضمان المؤمن لهم**: أنشأ تطبيقاً لأحكام المادة 213 مكرر من الأمر 95-07 المؤرخ في 27 جانفي 1995، المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالتأمينات بتاريخ 7 أفريل 2009، ويقوم هذا الصندوق بالتكفل حسب قدراته بكل أو جزء من الديون الناتجة عن عقود التأمين للشركة في حالة العجز، إذا لم تستطع هذه الأخيرة تسديد التزاماتها تجاه المؤمن لهم أو المستفيدين من عقود التأمين، وتشكل موارد الصندوق من اشتراك سنوي لشركات التأمين وإعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة، على ألا يتعدى مبلغه 1 % من الأقساط الصافية. (المرسوم التنفيذي رقم 09-111)

● **المكتب المتخصص بالتعريف في مجال التأمينات**: أنشأ هذا المكتب بتاريخ 11 أوت 2009 تطبيقاً للمادة 231 من الأمر رقم 95-07، ويهدف إلى إعداد مشاريع التعريفات ودراسة تعريفات التأمين المعمول بها، كما يمكن أن يستشار هذا المكتب في إطار مهامه من إدارة مراقبة التأمينات في كل المسائل المرتبطة بتعريفات التأمين، وكذا في أي نزاع ناجم عن تطبيق أو تأويل التعريفات أو مقاييس التعريف. (المرسوم التنفيذي رقم 09-257)

أنشأ هذا المكتب تطبيقاً للمادة 231 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 27 جانفي 1995 بتاريخ 11 أوت 2009، يتكون من: ممثل عن وزير المالية رئيساً، ممثل عن وزارة التجارة، خبير تأمينات معين من طرف وزير المالية، ممثلان عن جمعية شركات التأمين وإعادة التأمين، ويهدف إلى إعداد مشاريع التعريفات ودراسة تعريفات التأمين المعمول بها، ويستشار أيضاً هذا المكتب في إطار مهامه من إدارة مراقبة التأمينات في كل المسائل المرتبطة بتعريفات التأمين، وكذا في أي نزاع ناجم عن تطبيق أو تأويل التعريفات أو مقاييس التعريف. (المرسوم التنفيذي رقم 09-257)

● **وكالة مكافحة التحايل في التأمينات**: أنشأت هذه الوكالة بمبادرة من شركات التأمين CAAR، CAAT وSAA وبتشجيع من السلطات العمومية في مارس 2007، وباشرت نشاطها في جوان 2008، وهي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال اجتماعي قدره 50 مليون دينار جزائري، وتتكون من: موظفين ومحققين يتوزعون عبر التراب الوطني، وتتمثل مهمتها في المحاربة والمكافحة والوقاية من التحايل في مجال التأمين من أي نوع كان. (توفيق، 2018، صفحة 82)

4. المحور الثالث: مساهمة قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني

سنقوم في هذا العنصر بتحليل تطور أداء قطاع التأمين في الجزائر، وذلك من خلال تحليل أهم مؤشرات والمتمثلة في: الإنتاج، التوظيفات المالية، رقم الأعمال، معدل الاختراق وكثافة التأمين.

1.4 الإنتاج: يمثل الإنتاج في شركات التأمين مجموع الأقساط المحصلة من المؤمن لهم نتيجة عملية الاكتتاب.

● **إنتاج التأمين الاجمالي**: سنوضح تطور انتاج التأمين الإجمالي في سوق التأمين الجزائري خلال الفترة 2015-2022

الجدول 3 إنتاج التأمين الاجمالي للفترة 2015-2023
الوحدة: مليون دج

2019		2018		2017		2016		2015		فروع التأمين
الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	
91%	130839	91%	125005	90%	120251	91%	118321	92%	117811	الأضرار
9%	13612	9%	12727	10%	13434	9%	11240	8%	10089	الأشخاص
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التكافلي
100%	2531	100%	137732	100%	133685	100%	129561	100%	127900	المجموع
2023				2022		2021		2020		فروع التأمين
الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	

الأضرار	125549	%91	131695	%91	139602	%90	144204	%89
الأشخاص	12007	%9	13077	%9	16284	%10	17617	%10.9
التكافلي	-	-	-	-	48.470	%0	214.82	%0.12
المجموع	137556	%100	144773	%100	155886	%100	162037	%100

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير وزارة المالية حول نشاط التأمين في الجزائر خلال الفترة 2015-2020

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن التأمين على الأضرار يعتبر الفرع الحيوي في سوق التأمين الجزائري، حيث أن حصته فاقت 90% خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2022، ثم انخفضت سنة 2023 بدخول منتج جديد للسوق الجزائري وهو التأمين التكافلي، حيث أنه يحتل نسبة 0.12 % من السوق الجزائري وهذا لحدثة نشأته، وبالمقابل فإن مساهمة التأمين على الأشخاص كانت ضعيفة حيث أنها لم تتعدى 10% وذلك راجع للعامل الديني، الثقافة التأمينية للأفراد والوعي التأميني، غير أنها في تطور ملحوظ سنة عن سنة حيث بلغت سنة 2022 أعلى مبلغ والذي قدر بـ 17.6 مليار دج. الإنتاج حسب شركات التأمين: سنقوم بتوضيح تطور إنتاج شركات التأمين الناشطة في سوق التأمين الجزائري

الجدول 4: إنتاج التأمين حسب الشركات الوحدة: مليون دج

السنوات	2017		2018		2019		2020		2021		2022	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
SAA	26527	%20	27679	%20	29117	%20	27041	%20	28800	%20	29909	%19
CAAR	15154	%11	15195	%11	15365	%11	14866	%11	16257	%11	16958	%11
CAAT	23128	%17	24126	%18	24589	%17	24751	%18	25404	%18	26716	%17
CASH	10761	%8	9499	%7	12676	%9	14091	%10	16097	%11	18716	%12
GAM	3464	%3	3859	%3	3803	%3	3290	%2	3163	%2	3057	%2
SALAMA	4787	%4	5158	%4	5377	%4	4558	%3	4322	%3	4284	%3
TRUST ALGERIA	2746	%2	3547	%3	4040	%3	4758	%3	6060	%4	6620	%4
ALLIANCE ASSURANCE	4802	%4	5002	%4	5201	%4	4728	%3	4823	%3	5449	%3
CIAR	9174	%7	10099	%7	9866	%7	8729	%6	8652	%6	8876	%6
2A	3629	%3	3849	%3	3877	%3	3822	%3	3842	%3	3921	%3
AXA DOMMAGE	3066	%2	2967	%2	2617	%2	1860	%1	1633	%1	1951	%1
MAATEC	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
CNMA	13012	%10	14025	%10	14312	%10	13055	%9	12643	%9	13065	%8
MACIR VIE	1434	%1	1413	%1	1541	%1	846	%1	1026	%1	1299	%1
TALA	1850	%1	1119	%1	1117	%1	1170	%1	1386	%1	1538	%1
SAPS	2075	%2	2066	%2	1947	%1	1500	%1	1666	%1	2124	%1
CAARAMA ASSURANCE	2129	%2	1695	%1	1869	%1	1557	%1	1739	%1	2203	%1
CARDIF EL DJAZAIR	2441	%2	2603	%2	2742	%2	2947	%2	3216	%2	3581	%2
AXA VIE	2469	%2	2046	%1	2254	%2	1908	%1	1690	%1	2257	%1
LA MUTUALISTE	504	%0	482	%0	467	%0	386	%0	386	%0	386	%0
AGLIC	532	%0	1302	%1	1675	%1	1692	%1	1967	%1	2897	%2
المجموع	133685	%100	137732	%100	144451	%100	137556	%100	144773	%100	16284	%100

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير وزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات حول نشاط التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من

2017 إلى 2022

نلاحظ من خلال الجدول أن نشاط التأمين في تحسن مستمر إلى غاية 2019، ويترجم ذلك بحجم الأقساط المحققة سنة بعد أخرى، إذ انتقل حجم الأقساط من 127,9 مليار دج سنة 2015 إلى 144,4 مليار دج في سنة 2019 محققا بذلك زيادة تقدر بـ 16,5 مليار دج، وكانت الحصة الأكبر لشركات التأمين العمومية SAA، CAAT، CAAR في هذه الزيادة، غير أن حجم هذه الأقساط تناقص بـ 6,8 مليار دج سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 ويعزى ذلك إلى انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)، وفرض حظر التجول، غير أنه عاد للزيادة سنتي 2021 و2022 بعد القضاء على الفيروس.

إنتاج التأمين حسب الفروع:

- التأمين على الأضرار: سنحاول في الجدول التالي توضيح إنتاج التأمين حسب فرع التأمين على الأضرار

الجدول 5: إنتاج التأمين حسب التأمين على الأضرار الوحدة: مليون دج

2019		2018		2017		2016		2015		فروع التأمين على الأضرار
الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	
%53	69613	%55	68560	%54	65047	%55	65158	%57	66841	السيارات
%40	51911	%39	48227	%40	47584	%37	44242	%36	42723	الممتلكات
%5	6287	%5	5697	%5	5840	%6	6614	%5	5652	النقل
%2	2882	%2	2439	%1	1628	%2	2256	%2	2591	الاخطار الفلاحية
%0	146	%0	81	%0	152	%0	50	%0	3	القروض
%100	130839	%100	125005	%100	120250	%100	118321	%100	117811	المجموع
2023		2022		2021		2020				فروع التأمين على الأضرار
الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ			
%45.6	65806	%47	65243	%47	62181	%50	63206		السيارات	
%45	64887	%46	64367	%46	60366	%43	53843		الممتلكات	
%5.2	8325	%5	7407	%5	6729	%5	6080		النقل	
%1.7	1993	%2	2445	%2	2385	%2	2400		الاخطار الفلاحية	
%2.2	3191	%0	2842	%0	34	%0	20		القروض	
%100	144204	%100	7811	%100	131695	%100	125549		المجموع	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير وزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات حول نشاط التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من

2015 إلى 2023

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع التأمين الجزائري يسيطر ويهيمن عليه فرعين هما فرع التأمين على السيارات وفرع التأمين على الممتلكات، فهما يستحوذان على ما يفوق الـ 90% من مجموع الأقساط المحققة، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الإجبارية لهذين النوعين من التأمينات. حيث أن فرع التأمين على السيارات عرف تذبذبا ثم انخفاضا بحيث سجل أدنى قيمة له سنة 2020 وقدرت بـ 63,2 مليار دج ويرد ذلك إلى فرض الحجر الصحي بسبب تفشي فيروس كورونا، غير أنه عرف بعد ذلك زيادة في حجم الأقساط سنة 2023، أما فرع التأمين على الممتلكات فهو في تطور مستمر سنة بعد سنة وقدرت هذه الزيادة بـ 11,1 مليار دج ويرجع ذلك إلى فتح عملية اكتتاب عقود التأمين عبر الأنترنت من طرف بعض شركات التأمين في ظل انتشار فيروس كورونا، وبالنسبة لفرع التأمين على النقل فقد عرف زيادة سنة 2016 قدرت بـ 962 مليون دج مقارنة

بسنة 2015 ثم سجل انخفاضا إلى غاية سنة 2020 وقدر ذلك الانخفاض بـ 534 مليون دج، ويرجع ذلك سياسة التقشف التي اعتمدها الحكومة الجزائرية، غير أنه سجل زيادة ملحوظة سنة 2023 والتي قدرت بـ 14.6 % مقارنة بسنة 2022، وذلك لزيادة النشاط التجاري، أما فيما يخص فرع التأمين على الأخطار الفلاحية عرف تذبذبا حيث أنه سجل سني 2020 و2021 قيمة 2,5 مليار دج ثم عاد ليرتفع سنة 2022، غير أنه انخفض سنة 2023 ويرجع ضعف القدرة الشرائية للفلاحين، أما فرع التأمين على القروض فهو يشكل حصة ضعيفة جدا من التأمين على الأضرار غير أنه في تطور مستمر سنة بعد سنة.

التأمين على الأشخاص: سنحاول في الجدول التالي توضيح انتاج التأمين حسب فرع التأمين على الأشخاص

الجدول 6: إنتاج التأمين حسب التأمين على الأشخاص الوحدة: مليون دج

2019		2018		2017		2016		2015		فروع التأمين على الأشخاص
الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	
11%	1492	12%	1552	13%	1694	14%	1596	15%	1499	الحوادث
1%	105	1%	77	1%	122	5%	579	5%	480	المرض
19%	2531	21%	2689	22%	2961	25%	2819	27%	2690	المساعدة
39%	5265	40%	5153	40%	5414	35%	3974	31%	3163	الحياة-الوفاة
0%	15	0%	12	0%	0	-	-	0%	19	الرسالة
31%	4204	25%	3244	24%	3244	20%	2270	22%	2223	التأمين الجماعي
100%	13612	100%	12727	100%	13434	100%	11240	100%	10075	المجموع
2023		2022		2021		2020		فروع التأمين على الأشخاص		
الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ			
10%	1756	8%	1352	11%	1444	11%	1302			الحوادث
0.4%	77.79	1%	63	5%	691	7%	822			المرض
11.7%	2061	12%	1896	7%	944	6%	724			المساعدة
41.2%	7256	42%	6760	47%	6206	46%	5580			الحياة-الوفاة
0%	6.04	0%	3	0%	12	0%	11			الرسالة
36.7%	6460	38%	6176	29%	3781	30%	3568			التأمين الجماعي
100%	17617	100%	16284	100%	13077	100%	12007			المجموع

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير وزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات حول نشاط التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة

من 2015 إلى 2023

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن فرع التأمين على الحياة-الوفاة نال الحصة الأكبر في التأمين على الأشخاص، غير أنه عرف تذبذبا خلال الفترة (2015-2023)، حيث أنه سجل سنة 2020 زيادة قدرت بـ 315 مليون دج ويرجع ذلك لإلزاميته في القروض البنكية وانتشار فيروس كورونا لكنه عاد ليرتفع خلال ثلاث سنوات الأخيرة للدراسة، يليه فرع تأمين المساعدة حيث سجل انخفاضا خلال الفترة وقد قدر هذا الانخفاض بـ 1,9 مليار دج مقارنة بسنة 2020 ويرجع ذلك لوقف منح التأشيرة للدول الأجنبية غير أنه عاد ليرتفع حيث بلغ سنة 2023 قيمة 2 مليار دج، ثم يليه التأمين الجماعي الذي سجل تذبذبا متأثرا بانتشار فيروس كورونا سنة 2020 ولكن بعد اختفاء الفيروس ارتفع في 2023 ليسجل قيمة 6.4 مليار دج، وفرع تأمين الحوادث حيث عرف تذبذبا خلال الفترة حيث أنه انخفض سنة 2022 ويرد ذلك غلق الكثير من المصانع بسبب فيروس كورونا، أما تأمين المرض فقط شهد تذبذبا خلال هذه الفترة حيث أنه سجل أعلى قيمة سنة 2020، أما فيما يخص تأمين الرسالة فحصته في السوق تكاد تكون منعدمة وذلك لأنه حديث النشأة في سوق التأمين الجزائري.

التوظيفات المالية: ألزم القانون شركات التأمين الجزائرية بتوظيف أموالها في أصناف معينة وبنسب محددة لا يجوز تجاوزها موزعة كما يلي:

- قيم الدولة على الأقل 50%، الأصول العقارية لا تتجاوز 10%، ودائع لأجل لا تتعدى 25%، قيم منقولة لا تتعدى 10%، أخرى لا تتجاوز 5%

الجدول 7: التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية الوحدة: مليون دج

2018		2017		2016		2015		
الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	
56%	162166	55%	149981	52%	138959	45%	113431	قيم الدولة
8%	23311	8%	22647	9%	24356	8%	20915	القيم المنقولة
15%	43938	17%	45804	18%	46454	28%	69960	ودائع لأجل
6%	14832	5%	12411	5%	12673	5%	12514	أخرى
16%	44992	16%	43032	16%	42918	14%	35447	أصول عقارية
100%	289239	100%	273875	100%	265360	100%	252267	المجموع
2022		2021		2020		2019		
الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	
55%	214677	54%	195464	56%	191447	57%	184555	قيم الدولة
7%	27364	7%	25581	7%	25094	7%	23267	القيم المنقولة
17%	68117	17%	61066	15%	49602	14%	45593	ودائع لأجل
5%	20106	6%	19947	5%	17726	5%	14653	أخرى
16%	61497	16%	58675	17%	56365	17%	55325	أصول عقارية
100%	391760	100%	360732	100%	340234	100%	323394	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير وزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات حول نشاط التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2022

يتضح من خلال الجدول أن مجموع حجم التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية والتي تمثل مساهمة قطاع التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني في تزايد مستمر سنة بعد سنة، وقد قدر هذا النمو خلال هذه الفترة بـ 139.4 مليار دج.

بلغ حجم قيم الدولة سنة 2022 مبلغ 214.6 مليار دج لتشغل المرتبة الأولى وتحتل أكثر من 50% من حجم التوظيفات المالية، تليها الأصول العقارية بمبلغ 61.4 مليار أي بنسبة 17%، ثم الودائع لأجل بقيمة 68.1 مليار دج وبنسبة 15% لنفس السنة والتي عرفت زيادة بسبب معدلات الفائدة الممنوحة من قبل البنوك التجارية، أما فيما يخص القيم المنقولة فقد حققت 27.3 مليار دج يعني بنسبة 7%، أما التوظيفات الأخرى فقد تحصلت على المرتبة الأخيرة بنسبة 5%.

رقم الاعمال:

الجدول 8: تطور رقم أعمال قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 2015-2023 الوحدة: مليار دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
رقم أعمال قطاع التأمين	129	131	132	135	146	138	153.5	162.5	169.6

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات حول نشاط التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023

من خلال الجدول الذي يوضح تطور رقم أعمال القطاع المحقق من طرف قطاع التأمين حيث عرف ارتفاعا منذ سنة 2015 إلى غاية 2019، وذلك بقيم متزايدة قدرت بـ 129 مليار دج، 131 مليار دج، 132 مليار دج، 135 مليار دج، 146 مليار دج على التوالي، وصلت إلى أقصاها سنة 2019 بزيادة قدرت بـ 11 مليار دج مقارنة بسنة 2018، ويعود هذا النمو إلى الإصلاحات التي قامت بها الدولة، غير أنه انخفض سنة 2020 بمقدار 8 مليار دج مقارنة بسنة 2019 ويرجع ذلك لتفشي فيروس كورونا في العالم، ثم عاد ليرتفع بين 2021-2023، ويرجع ذلك لدخول منتج جديد للسوق الجزائري وهو التأمين التكافلي

معدل الاختراق: والذي يمثل مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام (PIB) ومدى أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

الجدول 9: تطور معدل الاختراق خلال الفترة 2015-2023 الوحدة: %

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل الاختراق	0,82	0,80	0,72	0,68	0,74	0,80	0,7	0,6	0,5

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير Swiss Re Institute Sigma خلال الفترة 2015-2023

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام (PIB) لم تتجاوز 0,82% خلال فترة الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة في 2015 بـ 0,82% ويرجع ذلك إلى سيطرة قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة الى ضعف معدل اختراق التأمين على الأشخاص، وهي في انخفاض مستمر.

كثافة التأمين: يمثل نصيب إنفاق الفرد على خدمات التأمين ويعد أحد المؤشرات التي تستخدم في تقييم أداء قطاع التأمين في الاقتصاد.

الجدول 10: يمثل تطور كثافة التأمين خلال الفترة 2015-2023 الوحدة: الدولار الأمريكي

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
كثافة التأمين	31,8	30	29	28	29	24	24	27	26

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير Swiss Re Institute Sigma خلال الفترة 2015-2023

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إنفاق الفرد الجزائري على الخدمات التأمينية يعتبر ضعيفا جدا، حيث أنه لم يتجاوز 32 دولار أمريكي طيلة فترة الدراسة، وقد سجلت أعلى قيمة في 2015 بـ 31,8 دولار أمريكي، ويرجع ذلك للوزع الديني وضعف دخل الفرد الجزائري بالإضافة إلى ضعف الثقافة التأمينية والتركيز على التأمين الاجباري والتأمين الاجتماعي فقط، وانخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة.

5. الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة يمكن القول إن قطاع التأمين في الجزائر في تطور دائم ومستمر غير أنه لا يرقى إلى مستوى التوقعات مقارنة بإمكانياته من جهة وبالمجهودات المبذولة من الهيئات المسؤولة من جهة أخرى، فهو لا يزال يعاني من ضعف ونقص بحيث أن مساهمته في الاقتصاد الوطني لا تزال محدودة جدا.

6. النتائج: توصلت هذه الدراسة للنتائج التالية:

- تسيطر شركات التأمين العمومية على سوق التأمين الجزائري بحوالي 50% من السوق؛
- يركز سوق التأمين الجزائري على التأمين على الأضرار بنسبة تفوق 90%

- يهيمن على سوق التأمين على الأضرار فرعين هما فرع التأمين على السيارات وفرع التأمين على الممتلكات، فهما يستحوذان على ما يفوق الـ 90% من مجموع الأقساط المحققة؛
- نال التأمين على الحياة-الوفاة الحصة الأكبر في قطاع التأمين على الأشخاص بنسبة تفوق 30% ويرجع ذلك للإلزاميته في القروض؛
- يعود نمو رقم أعمال قطاع التأمين إلى الإصلاحات التي قامت بها الدولة؛
- غياب دور السوق المالي الذي يشجع على التوظيف الأمثل للأصول المالية في شركات التأمين؛
- يعاني قطاع التأمين الجزائري من ضعف في طلب منتجات التأمين ونقص الثقافة التأمينية حيث أن معدل الاختراق لم يتجاوز 0,82% ولم تتعدى كثافة التأمين 32 دولار أمريكي في أحسن الأحوال خلال الفترة 2015-2023
- 7. الاقتراحات: من خلال النتائج المتوصل إليها نقترح ما يلي:
 - تحسين جودة الخدمات التأمينية المقدمة من قبل شركات التأمين؛
 - تصميم منتجات تأمينية تتماشى مع ثقافة المجتمع الجزائري؛
 - اعتماد سياسة تسويقية من أجل نشر الثقافة التأمينية في المجتمع؛

8. قائمة المراجع

- Allam-Firley, D. (2021). spécificités de l'innovation dans les services d'assurance le cas de l'agent général. *thèse pour obtenir doctorat, science de gestion et management*. paris, France: universite Sorbonne Paris-Nord.
- Doukani Sara, A. S. (2017, Janvier). Le secteur des assurances en Algérie un état des lieux. *Revue algérienne d'Economie et de Management*, p. page 13.
- l'Union Algérien des Sociétés d'Assurance et Réassurance. (s.d.). www.uar.dz. Consulté le 03 28, 2023
- Loi n° 63-197. (du 11 juin 1963,). Loi n° 63-197 du 08 juin 1963 Portant institution de la réassurance légale et création de la caisse algérienne d'assurance et réassurance, Journal Officiel De LA République Algérienne Démocratique Et Populaire. page 614.
- Nebbache, S. E. (2021). Etat des lieux du secteur algérien des assurances à l'ère de la pandémie covid-19. *Revue internationale de la performance économique*, p. 108.
- Zakia Dendane, M. C. (2022). Marketing des services spécifique aux compagnies d'assurance : cas (SAA, CASH, CIAR et Trust). *revue d'économie et de gestion*, p. 37.
- الأمر رقم 03-12-2003. (المؤرخ في 26 أوت 2003). المتعلق بإجبارية التأمين ضد الكوارث الطبيعية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الأمر رقم 06-04. (20 فيفري، 2006). المتعلق بالتأمينات الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، المؤرخة في 12 مارس 2006.
- الامر رقم 95 07. (25 جانفي، 1995). المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-103. (بلا تاريخ). المتضمن إنشاء صندوق ضمان السيارات والمحدد لقانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- المرسوم التنفيذي رقم 07-138. (بلا تاريخ). المحدد لمهام مركزية الأخطار وتنظيمها وسيورها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 33.
- المرسوم التنفيذي رقم 07-364. (بلا تاريخ). المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

- المرسوم التنفيذي رقم 08-113. (بلا تاريخ). الموضح لمهام لجنة الإشراف على التأمينات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- المرسوم التنفيذي رقم 09-111. (بلا تاريخ). المحدد لكيفيات تنظيم صندوق ضمان المؤمن لهم وسيره وشروطه المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 21، الصادر بتاريخ 08 أفريل 2009، ص 7.
- المرسوم التنفيذي رقم 09-257. (بلا تاريخ). المحدد لتشكيل الجهاز المتخصص في مجال تعريف التأمينات وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، الصادر بتاريخ 16 أوت 2009، ص 9.
- المرسوم التنفيذي رقم 09-257. (بلا تاريخ). المحدد لتشكيل الجهاز المتخصص في مجال تعريف التأمينات وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، الصادر بتاريخ 16 أوت 2009، ص 9.
- المرسوم التنفيذي رقم 21-81 لمحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي. (بلا تاريخ). المرسوم التنفيذي رقم 21-81 ، المحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14.
- حربي محمد عريقات، و سعيد جمعة عقل. (2016). التأمين وإدارة الخطر. عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.
- سعيد جمعة عقل حربي عريقات. (2016). التأمين وإدارة الخطر (المجلد الأول). عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.
- سلمان زيدان. (2018). تسويق الخدمات التأمينية العمق الاستراتيجي والأداء البشري (المجلد الطبعة الأولى). عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- طارق قندوز، بلال بن بنيش. (2015). جودة الخدمات التأمينية كمدخل للريادة والتفوق (الإطار النظري والواقع التطبيقي)، (المجلد الطبعة الأولى). عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.
- عرفات زيدية. (2015). التأمين وإدارة الخطر بين النظرية والتطبيق (المجلد الأول). عمان: دار ومكتبة الكندية للنشر والتوزيع.
- غفصي توفيق. (2018). سياسات ترقية قطاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني دراسة ميدانية خلال الفترة 1995-2015 أطروحة دكتوراه. المسيلة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- كريمة شليحي. (جوان، 2020). الدور التنموي لشركات التأمين على المستوى الاقتصادي. المجلة الجزائرية لقانون الاعمال.
- كمال محمود جبرا. (2018). التأمين وإدارة الخطر (المجلد الطبعة الأولى). عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع.
- معراج جديدي. (2016). محاضرات في قانون التأمين الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- نصر هارون. (2016). التأمين في مواجهة الخطر (المجلد الأول). عمان: دار أمجد.